

واقع تسيير فوائض قيمة الجباية البترولية في الجزائر عبر صندوق ضبط الإيرادات واستشراف آفاقه  
مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

The reality of managing oil tax surpluses in Algeria within the Revenue Control  
Fund and exploring its prospects with Article 107 of the 2015 Finance Law

آمال تباري<sup>1\*</sup>، محمد دعمي<sup>2</sup>

Amel TEBANI<sup>1</sup>, Mohamed DAAMI<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر-3 (الجزائر)، [tebani.amel@univ-alger3.dz](mailto:tebani.amel@univ-alger3.dz)

<sup>2</sup> المركز الجامعي مرسللي عبد الله بتيبازة (الجزائر)، [daami.mohamed@cu-tipaza.dz](mailto:daami.mohamed@cu-tipaza.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/10/02؛ تاريخ القبول: 2021/12/04؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

**ملخص:** يهدف هذا المقال إلى عرض وتحليل مختلف التعديلات التي طرأت على صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه إلى غاية إستنفاد إيراداته وتقييم حصيلة التدخلات التي قام بها على مستوى كل من الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية تسييره وطنيا ودوليا على إثر تداعيات أزمة إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خصوصا أن الهدف الأساسي من تأسيسه سنة 2000 كان بناء مدخرات للأجيال القادمة وإنشاء أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإستدامة الموازنة في مواجهة مثل هذه الأزمات، هذا بالإضافة إلى محاولة إستشراف آفاقه مع صدور المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015.

وقد توصلنا إلى أن الصندوق سمح بتجنب الإستدانة الخارجية لمواجهة الأزمة الحالية، إلا أن عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل في إدارة هذا الصندوق والتعديلات المختلفة التي طالته ساهمت في إنحرافه عن هدفه الأساسي وبالتالي أدت إلى الحد من فعاليته، كما أن تقييم هذا الصندوق على المستوى الدولي عرف تراجعا مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة.

**كلمات مفتاحية:** صناديق الثروة السيادية؛ صندوق ضبط الإيرادات؛ فائض القيمة من الجباية البترولية؛ عجز الموازنة؛ المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015.

**تصنيفات JEL:** H5؛ H6؛ H12 .

**Abstract:** This article aims to analyze the amendments that have affected the Revenue Regulation Fund since its inception to the purpose of depleting its revenues and assessing the outcome of the interventions it undertook, in addition to evaluating the effectiveness of its management in the wake of the implications of the oil price crisis, especially since the main objective of its establishment in 2000 was to build savings for generations. This is in addition to trying to explore its horizons with the issuance of the Finance Law of 2015.

We concluded that the fund allowed avoiding external borrowing, but the absence of a long-term strategy in managing this fund and the modifications that affected it contributed to its deviation from its goal and thus led to the reduction of its effectiveness, and the evaluation of this fund at the international level has decreased compared to what it was before the crisis.

**Keywords:** Sovereign wealth funds; revenue regulation fund; surplus value from oil levy; budget deficit; article 107 of the finance law for the year 2015.

**JEL Classification Codes:** H5 ; H6 ; H12 .

\*-المؤلف المرسل: آمال تباري، [tebani.amel@univ-alger3.dz](mailto:tebani.amel@univ-alger3.dz)

## تمهيد

أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى تحول تاريخي في ثروة الدول المصدرة للنفط، وقد أنشأ العديد من هؤلاء المصدرين في السنوات الأخيرة صناديق نفط تسمى "صناديق الثروة السيادية" من أجل الاستفادة بشكل أفضل من عائداتهم النفطية الضخمة والمتنامية .

بالنسبة للجزائر، مستلهمة من تجارب هذه البلدان ومدفوعة أيضا من الدروس المستخلصة من الأزمات السابقة، قامت بإنشاء صندوقها الخاص، تحت اسم "صندوق ضبط الإيرادات"، يتم تمويل هذا الحساب بشكل أساسي بفائض القيمة الناتج عن إرتفاع مستوى أسعار النفط مقارنة بتقديرات قانون المالية، أما من ناحية الإنفاق فهو يتدخل في سداد الدين العام وتمويل عجز الموازنة.

غير أنه ومنذ منتصف سنة 2014، شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا، ونتيجة لذلك، تحول الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر إلى حالة من الخلل الوظيفي الخطير وتدهورت معظم مؤشرات المالية والاقتصاد الكلي، مما أظهر مرة أخرى ضعف مواردنا المالية العامة وتوازن الموازنة، ولحسن الحظ، كانت مدعومة جزئيًا من الأموال المتبقية في صندوق ضبط الإيرادات.

إنطلاقًا مما سبق نتوصل إلى طرح إشكالتنا كما يلي:

ما مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات وكفاءة تسييره في مواجهة تحدي الأزمة الحالية خصوصًا مع التعديلات

المتواترة التي طالته؟ وما هي آفاقه مع صدور المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015؟

منهجية الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية، سوف نتبع منهجية وصفية ومقارنة وتحليلية، بإعتبارها أكثر ملائمة مع طبيعة الموضوع.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تسيير فائض القيمة المضافة للجباية البترولية اعتبارًا من عام 2000 من خلال صندوق ضبط الإيرادات مع تقديم توضيحات حول طبيعته القانونية والتطرق لمختلف مراحل تطوره، بالإضافة إلى تقييم دوره وفاعليته، خاصة في مواجهة الأزمة الحالية. يدرس المقال أيضًا التقارير العالمية المختلفة المتعلقة بتقييم صناديق الثروة السيادية من أجل فهم أفضل للشفافية وطريقة إدارة هذا الصندوق.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية صندوق ضبط الإيرادات بحد ذاته نظرًا أولاً لطبيعة وحجم الموارد التي يتضمنها، وكذا بالإضافة إلى الأهداف المسطرة له والمتمثلة أساسًا في ضمان الإستقرار المالي والإقتصادي للبلاد في وقت الأزمات الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

## I – الطبيعة القانونية لصندوق ضبط الإيرادات FRR والتعديلات التي طالته

قبل تقييم دور وفعالية تدخلات صندوق ضبط الإيرادات، سنحاول أولاً تحديد طبيعة هذا الصندوق، هل هو حقًا صندوق سيادي كما تعتبره المؤسسات الدولية في تقاريرها أم أنه مجرد حساب داخلي؟

### I – 1 الطبيعة القانونية لصندوق ضبط الإيرادات: بين الصندوق السيادي وحساب خاص للخزينة

فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لصندوق ضبط الإيرادات، ترفض السلطات الوطنية منحه اسم صندوق الثروة السيادي، على الرغم من أنه على المستوى الدولي، يعتبر صندوق استثمار سيادي نظرًا لأن الجزائر تظهر عمليًا في جميع التقارير التي تعدها الهيئات الدولية المعنية بإدارة صناديق الثروة السيادية.

## I - 1-1 مفهوم الصناديق السيادية

تم استخدام المصطلح لأول مرة في عام 2005 من قبل أندرو روزانوف في مقالته "من يملك ثروة الأمم؟ وقد تطورت صناديق الثروة السيادية بسرعة كبيرة للغاية بحيث أصبح من الصعب إعطاء قائمة شاملة بالخصائص التي يجب أن يستوفيها صندوق الاستثمار العام حتى يمكن اعتباره "سيادياً". وقد اخترنا استخدام التعريف الذي اعتمده صندوق النقد الدولي والذي ينص على أن "صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمار ذات غرض محدد، تنتمي إلى الإدارات العمومية (أي الحكومات). أنشأتها إدارة عمومية لأغراض تسيير الاقتصاد الكلي. تمتلك صناديق الثروة السيادية وتسير الأصول لتحقيق الأهداف المالية واستخدام سلسلة من استراتيجيات الاستثمار التي تشمل الاستثمارات في الأصول المالية الخارجية أي على الصعيد الدولي<sup>1</sup>. لذلك يجب أن يستوفي صندوق الثروة السيادية المعايير الرئيسية التالية: أ- أن يكون مملوكاً أو خاضعاً لسيطرة دولة ذات سيادة، ب- يستثمر في قطاعات مالية على الصعيد الدولي وعلى المدى الطويل، ج- تهدف سياسته الاستثمارية إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، مثل المدخرات بين الأجيال، أو تنوع الناتج المحلي الإجمالي، أو استقرار الاقتصاد. يمكن أن تتخذ صناديق الثروة السيادية ثلاثة أشكال رئيسية: حساب لدى البنك المركزي، أو وكالة حكومية، أو كيان عام مستقل. يمكن أن تجمع بعض الدول أيضاً بين عدة أنواع من الصناديق.

يعتبر مجلس الاستثمار الكويتي، الذي تم إنشاؤه عام 1953، أول صندوق ثروة سيادية، أما حالياً فيبلغ عدد صناديق الثروة السيادية 89 صندوقاً في العالم، وتدير إجمالي أصول تقدر بنحو 7,83 ألف مليار دولار<sup>2</sup>. ومن أهمها صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، شركة الصين للاستثمار، محفظة الإستثمار التابعة لمؤسسة النقد بمونغ كونغ، و ADIA (هيئة أبوظبي للاستثمار)، ومؤسسة النقد العربي السعودي الأجنبية القابضة، وشركة SAFE للاستثمار الصينية، صندوق الإستثمارات العامة (السعودية)، والهيئة العامة للاستثمار الكويتية، Temasek القابضة السنغافورية ومؤسسة حكومة سنغافورة للاستثمار، إلخ... غير أنه لا يزال من الصعب معرفة العدد الدقيق لهذه الصناديق، بسبب تعدد تصنيفاتها، إذ يمكن اعتبار بعض الصناديق كشركة بسيطة مملوكة للدولة أو صندوق معاشات تقاعدية عام، ولكن أيضاً بسبب نقص الشفافية في بعض الدول<sup>3</sup>. على مستوى القارة الأفريقية، أول الصناديق السيادية الأفريقية التي تم إنشائها يعود لسنة 1994 من قبل بوتسوانا وهو "صندوق بولا" أو Pula Fund، ويهدف إلى الحفاظ على جزء من مداخيل صادرات الماس للأجيال القادمة. وقد حذت حذوها العديد من البلدان الأفريقية، واليوم هناك حوالي عشرة صناديق سيادية أفريقية نشطة<sup>4</sup>.

## I - 1-2 النظام القانوني لصندوق ضبط الإيرادات

على الرغم من أهمية هذا الصندوق من حيث المبالغ التي يسيرها، إلا أنه ليس صندوقاً سيادياً بالمعنى المرتبط بهذا المصطلح، فأموال الصندوق لا تنمو أي لا تستثمر، بل تبقى جانباً لأغراض الضبط والتسوية. وكان دوره حماية الاقتصاد من الانخفاضات الحادة في أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الصندوق مقوم بالعملة الوطنية، وموجه نحو السوق المحلية ويتمتع بعائد منخفض للغاية، مما لا يجعله صندوقاً سيادياً.

يوضح الجدول أدناه أهم الفروقات بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق الثروة السيادي:

الجدول (1): أهم الفروقات بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق الثروة السيادي

صندوق سيادي	صندوق ضبط الإيرادات
- مقومة على الأقل جزئيا بالعملة الأجنبية.	-مقوم بالعملة الوطنية.
- يستثمر على الأقل جزئيا في الخارج.	-يستثمر في السوق المحلي.
- الأموال غير النقدية.	-يسمح بخلق أو إنشاء النقد.
- خارج الدائرة الاقتصادية المحلية.	-في قلب الدائرة الاقتصادية المحلية.
- استثمار عالي العائد (مخاطر كبيرة).	الاستثمار بسعر فائدة منخفض ، وبالتالي عائد منخفض.

المصدر: (AKLI Zakia,2015, p :118<sup>5</sup>).

وبالتالي، فإن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق محلي تابع للخزينة العمومية، ينشط خارج الميزانية بهدف تحقيق الإستقرار، يتم تمويله بشكل أساسي من خلال فوائض قيمة الجباية البترولية، معبراً عنها بالعملة المحلية، وهو مفتوح على مستوى بنك الجزائر وتسييره وزارة المالية<sup>6</sup>. له الشكل القانوني لحسابات التخصيص الخاص مثل جميع الصناديق الجزائرية الأخرى (الصندوق الوطني للثروة الزراعية، الصندوق الوطني للاستثمار، إلخ). غير أنه، على عكس حسابات الخزينة الخاصة الأخرى، التي تضم مبالغ مخصصة لتطوير قطاع معين، فإن صندوق ضبط الإيرادات (FRR) يتولى مسؤولية تحقيق أهداف ذات طبيعة مختلفة تتمثل في ضبط وتحقيق الاستقرار المالي والموازناتي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بنك الجزائر، بحكم وضعه كمؤسسة مستقلة، ليس له أي حق في التدقيق في إدارة وتسيير صندوق ضبط الإيرادات، ومسألة إدارته تقع ضمن صلاحيات الوزير المكلف بالمالية وهو المسؤول الرئيسي المفوض لهذا الحساب. أما فيما يتعلق بالرقابة على الصندوق، فإنه يخضع للرقابة السنوية من قبل المفتشية العامة للمالية (IGF) وكذا مجلس المحاسبة.

## I - 2 قراءة تحليلية للتعديلات المتعلقة بعمل صندوق ضبط الإيرادات

خضع صندوق ضبط الإيرادات، منذ إنشائه في عام 2000، لعدة تعديلات، سواء على مستوى الإيرادات أو النفقات، من خلال قوانين مالية سنوية وتكميلية مختلفة<sup>7</sup>:

### I - 2-1 قانون المالية التكميلي لسنة 2000

تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000 - 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2000 (ج.ر. رقم 37 مؤرخة في 28 جوان 2000). ووفقاً لهذه المادة ، يسجل هذا الصندوق:

#### في جانب الإيرادات:

- ← فوائض القيمة الناتجة عن ارتفاع مستوى أسعار المحروقات عما هو متوقع في قانون المالية حسب السعر المرجعي؛
- ← جميع الإيرادات الأخرى المرتبطة بتسيير الصندوق.

#### في جانب الإنفاق:

- ← ضبط الإنفاق وتوازن الموازنة التي يحددها قانون المالية السنوي؛
- ← تخفيض الدين العام.

عندما تم إنشاؤه، كان هدف صندوق ضبط الإيرادات هو الاستثمار، وتمثل عوائد استثماراته التي كان من المفترض في البداية "جميع الإيرادات الأخرى المرتبطة بتسيير الصندوق". ومع ذلك، فإن الصندوق ليس صندوق استثمار، ولا يستثمر في أي مكان على المستوى الوطني أو الدولي، لذلك لم يتم تسجيل أي دخل مرتبط بعملياته منذ إنشائه.

### I - 2-2 قانون المالية لسنة 2004

أضفت المادة 66 من هذا القانون (ج.ر. رقم 83 مؤرخة في 29 ديسمبر 2003) نوعاً جديداً من الإيرادات التي يمكن أن تمويل صندوق ضبط الإيرادات، وهو:

← تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.

ومع ذلك، منذ إنشائها حتى الآن، لا تظهر حصيلة صندوق ضبط الإيرادات أي مبلغ دائن كسلفة من بنك الجزائر. المصدر الحصري لتمويل الصندوق هو فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية.

### I - 2-3 قانون المالية التكميلي لسنة 2006

أجرى قانون المالية التكميلي لعام 2006، في مادته 25 (جريدة رسمية رقم 47 مؤرخة في 19 يوليو 2006)، تغييرات أثرت على جانب "النفقات"، وذلك بإدراج السطر التالي:

← تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.

منذ عام 2006، تم تمويل عجز الخزينة العمومية إلى حد كبير بفضل صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، الذي يشكل مدخرات عمومية يمكن للدولة الاستفادة منها، لمواجهة صعوبات في الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن حد أدنى قدر بـ 10 مليارات دولار (ما يعادله 740 مليار دج).

### I - 2-4 قانون المالية لسنة 2017

نظراً للأوضاع المالية التي تعيشها البلاد جراء تداعيات إخمات أسعار البترول منتصف سنة 2014، ألغى قانون المالية لعام 2017 في مادته 121 (جريدة رسمية رقم 77 مؤرخة في 29 سبتمبر 2016)، الحد الأدنى للاحتياطي البالغ 740 مليار دينار جزائري، مما يسمح للحكومة باستخدام جميع موارد صندوق ضبط الإيرادات. منذ ذلك الحين، نفذت جميع موارد الصندوق في فبراير 2017.

### I - 3 تمويل صندوق ضبط الإيرادات

يتم تمويل صندوق ضبط الإيرادات بشكل أساسي من خلال الفرق بين سعر النفط المباع في السوق والسعر المرجعي المعتمد في ميزانية الدولة. يتم تحديد السعر المرجعي مرة كل عشر سنوات، على أساس المتوسط الحسابي البسيط للأسعار المسجلة خلال العقد الماضي.

الجدول (2): "الفرق بين تقديرات وتحصيلات الجباية البترولية"

السنوات	السعر المرجعي (دولار للبرميل)	متوسط السعر الحقيقي (دولار للبرميل)	تقديرات الجباية البترولية في قانون المالية (مليار دج)	تحصيلات الجباية البترولية (مليار دج)	فائض القيمة الجباية البترولية* (مليار دج)	الفارق بالنسبة المئوية**
2000	19	28,60	720,00	1 173,23	453,23	62,94%
2001	19	24,90	840,60	964,46	123,86	14,73%
2002	22	25,30	916,40	942,90	26,50	2,89%
2003	19	28,99	836,06	1 284,97	448,91	53,69%
2004	19	38,63	862,20	1 485,69	623,49	72,31%
2005	19	54,33	899,00	2 267,83	1 368,83	152,26%
2006	19	65,40	916,0	2 714,00	1 798,00	196,28%

واقع تسيير فوائض قيمة الجباية البترولية في الجزائر ضمن صندوق ضبط الإيرادات واستشراف آفاقه  
مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

178,71%	1 738,84	2 711,84	973,00	74,44	19	2007
133,38%	2 288,15	4 003,55	1 715,40	99,06	37	2008
20,79%	400,67	2 327,67	1 927,00	61,60	37	2009
87,78%	1 318,31	2 820,01	1 501,70	79,91	37	2010
150,40%	2 300,32	3 829,72	1 529,40	112,87	37	2011
166,90%	2 535,31	4 054,35	1 519,04	110,74	37	2012
127,62%	2 062,23	3 678,13	1 615,90	109,00	37	2013
114,74%	1 810,62	3 388,05	1 577,70	99,13	37	2014
32,05%	552,19	2 275,13	1 722,94	53,1	37	2015
5,85%	98,55	1 781,10	1 682,55	44,8	37	2016
5,95%	131,0	2 331,1	2.200,1	50,8	50	2017

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، 2017، وضعية صندوق ضبط الإيرادات: 2000-2016.

\*فائض القيمة للجبائية البترولية = الجباية المحصلة بالفعل - تقديرات الجباية البترولية المنصوص عليها في قانون المالية.  
\*\*الفرق % = [فائض القيمة للجبائية البترولية / تقديرات الجباية البترولية] \* 100.

يوضح الجدول أعلاه الفجوة المتزايدة بين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في تقديرات قانون المالية وأسعار السوق. ففي حين كان الفرق صغيراً جداً في البداية (على سبيل المثال، سنة 2001)، فقد تضاعف في السنوات اللاحقة من 1 إلى 3 مرات. لا يمثل هذا الفرق مشكلة إذا تم استخدام نفس السعر المرجعي كأساس لحساب نفقات الميزانية، غير أن الإرتفاع غير المسبوق لمستويات الإنفاق الملحوظ منذ عام 2008 مع سعر مرجعي لإيرادات الجباية البترولية قدره 37 دولاراً وإنفاقاً فعلياً وصل إلى مستوى 98 دولاراً في عام 2011، أدى إلى تعميق الفارق إلى مستويات قياسية.

على الرغم من استمرار المنحى التصاعدي لأسعار النفط، فقد تم وضع قوانين المالية خلال تلك الفترة على أساس سعر مرجعي للبرميل يبلغ 19 دولاراً، باستثناء عام 2002، حيث بلغ 22 دولاراً للبرميل<sup>8</sup>. وقد تمت مراجعته بأحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2007، ليتم تقدير موازنة عام 2008 وما تلاها حتى ذلك الحين على أساس 37 دولاراً للبرميل النفط. اعتباراً من عام 2017، بلغ السعر المرجعي المعتمد 50 دولاراً للبرميل.

## II - تقييم دور صندوق ضبط الإيرادات في مواجهة الأزمة الحالية

من المسلم به أن الوضع الحالي بعيد كل البعد عن أن يكون مشابهاً للوضع الذي شهدناه أثناء انخفاض أسعار المحروقات بداية عام 1986، وذلك بفضل وضعية المديونية الخارجية التي تقارب الصفر والوفورات المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات التي سمحت بتخفيف الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط.

### II - 1 المساهمة في عمليات تسديد أصل الدين العمومي

يعتبر تقليص حجم المديونية العمومية (الخارجية والداخلية) أحد الأهداف المسطرة للصندوق منذ إنشائه. يوضح الجدول التالي مساهمة الصندوق في تسديد الدين العمومي 2000-2008:

الجدول (3): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين العمومي (مليون دج).

السنوات	عمليات السحب من صندوق ضبط الإيرادات لسداد أصل الدين العمومي
2000	221 100
2001	184 467
2002	170 060
2003	156 000
2004	222 703
2005	247 838
2006	618 111
2007	314 455

465 437	2008
---------	------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، 2017، وضعية صندوق ضبط الإيرادات: 2000-2016. خلال الفترة 2000-2008، تم استخدام إيرادات صندوق ضبط الإيرادات بشكل أساسي لسداد أصل الدين العمومي، وبالتالي لتحسين الوضع المالي للبلد. بعد عام 2008، لم يساهم صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي. خلال هذه الفترة، بلغ مجموع السحوبات من الصندوق لسداد أصل الدين العام 2600.1 مليار دينار، أي ما يعادل سحب 28.6٪ من إجمالي الإيرادات التي يتضمنها الصندوق أي 9 098 مليار دج. ونتيجة لذلك، إنخفض الدين الخارجي من 23.4 مليار دولار في نهاية عام 2003 (باستثناء الديون المستحقة لروسيا التي تعود إلى العهد السوفياتي)،- منها 12.2 مليار دولار ديون تمت إعادة جدولتها تجاه نادي باريس ولندن و 5 مليارات دولار وجب تسديدها لدائنين متعددي الأطراف- لتصل إلى 5.4 مليار دولار في عام 2009. بفضل المدفوعات المسبقة، أصبحت الدولة دائماً صافياً مقابل شركائها الاقتصاديين<sup>9</sup>. وفي الوقت نفسه، إرتفعت نسبة تغطية الاحتياطي من 18 شهراً في عام 2003 إلى 25 شهراً في عام 2006. وفي مثل هذه الظروف، من المتوقع أن يكون الدين الخارجي للجزائر مستقرًا على المدى المتوسط. من هذه البيانات، تعترم إدارة الدولة الحصول على تصنيف المقترض سيادي.

## II - 2 تمويل عجز الموازنة

وفقاً للمنطق الكينزي الذي يتضمن تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام، تم استخدام مكاسب النفط غير المتوقعة في جزء كبير منها لتمويل برامج الاستثمار العمومية المختلفة، لا سيما في البنية التحتية إبتداء من سنة 2001، وهي على التوالي:

← برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004): بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار<sup>10</sup>؛

← البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009): الغلاف الأولي المخصص لهذا البرنامج قدر بحوالي 203 4 مليار دولار (أي ما يعادل 55 مليار دولار) وقد تمت مراجعته ليصل 8 705 مليار دينار (حوالي 114 مليار دولار<sup>11</sup>؛

← برنامج دعم النمو الإقتصادي (2010-2014): في عام 2009، قدمت الحكومة خطة التحفيز الثالثة في سياق دولي صعب تميز بالأزمة المالية والاقتصادية لعام 2007/2008 وما إنجر عنها من تداعيات، وهي أزمة أثرت على جميع الاقتصادات تقريباً وأغرقت العالم في ركود طويل. في حين أن العديد من البلدان كانت تفرض قيوداً صارمة على الميزانية، أطلقت الجزائر برنامجها الخماسي الثاني للفترة 2010-2014، الذي يتضمن إلتزامات مالية تبلغ حوالي 21 214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار<sup>12</sup>؛

← برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019): وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 21 ألف مليار دينار بما يعادل 262.5 مليار دولار<sup>13</sup>.

مع العلم أنه خلال هذه السنوات، مثل الاستثمار العمومي في الجزائر في المتوسط 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة بين الدول النامية. هذا المستوى مرتفع في العالم عند مقارنته بمتوسط أقل من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية، وأقل من 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الآسيوية.<sup>14</sup>

واقع تسيير فوائض قيمة الجباية البترولية في الجزائر ضمن صندوق ضبط الإيرادات واستشراف آفاقه  
مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

ومع ذلك، فإن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ عام 2000، والتي تميزت بتنفيذ برامج الاستثمار العمومي والمبالغ الضخمة المخصصة لها، شجعت على اللجوء إلى عجز الموازنة، وبالتالي الانتقال من عجز تقريبا صفر في عام 2000 إلى قرابة 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 و 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مما يبين أن عائدات النفط التي تم إنفاقها كانت بالفعل أعلى من السعر المرجعي المحدد للبرميل<sup>15</sup>.

التحويلات الاجتماعية، من جانبها، أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة لأنها تمثل ما يقرب من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما تلك المتعلقة باستقرار أسعار المنتجات الأساسية والإنفاق على التعليم والصحة وكذلك تلك المتعلقة بالسكن والإسكان وبرامج تشغيل الشباب، على الرغم من أن هذه الإجراءات ليست عادلة لأنها لا تفيد دائمًا الفئات الأكثر حرمانًا.

بين عامي 2000 و 2005، أصدرت الخزينة العمومية قروضًا جديدة لتمويل عجزها، واستخدمت صندوق ضبط الإيرادات لسداد هذه الديون عند استحقاقها. ومن ثم فإن صندوق ضبط الإيرادات مول ضمنيًا عجز الموازنة خلال هذه الفترة. أضاف قانون المالية التكميلي لعام 2006 (المادة 25) طريقة رابعة لتمويل عجز الميزانية، وهي الإقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، مع وجود سقف يتمثل في الحفاظ على حد أدنى من الموارد على مستوى الصندوق، وهي 740 مليار دج .

في 31 ديسمبر من كل سنة مالية، يحدد بقرار من الوزير المكلف بالمالية مقدار موارد الصندوق التي ستخصص لتغطية الإنفاق حسب مستوى العجز المسجل في نهاية السنة المالية.

حدد التشريع في البداية أن تغطية العجز عن طريق استخدام إيرادات الصندوق ليس سوى الملاذ الأخير، ويمكن أن يكون كليًا أو جزئيًا دون وجود قواعد صارمة يجب مراعاتها من قبل السلطات التنفيذية. استمرت عمليات السحب من الصندوق بوتيرة متسارعة، لا سيما منذ عام 2012. ويوضح الجدول أدناه هذا السياق:

الجدول (4): "تمويل عجز الميزانية من خلال صندوق ضبط الإيرادات (مليار دج).

السنوات	العجز الإجمالي للموازنة	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %	السحب من صندوق ضبط الإيرادات	تمويل عجز الموازنة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات %
2006	-647,31	-10%	91,53	14,14%
2007	-1 281,95	-13,69%	531,95	41,49%
2008	-1 390,30	-12,55%	758,18	52,20%
2009	-1 113,80	-11,13%	364,28	32,70%
2010	-1 496,50	-12,43%	791,93	52,92%
2011	-2 468,80	-17,05%	1 761,45	71,35%
2012	-3 246,2	-20,5%	2 283,26	70,33%
2013	-2 205,9	-13,3%	2 132,47	96,67%
2014	-3 186,0	-18,5%	2 965,67	93,08%
2015	-3 172,3	-19,1%	2 886,50	90,99%
2016	-2 343,73	-13,5%	1 387,93	59,22%
2017	-1 083,4	-5,61%	915,4	84,49%
2018	-1 963,5	-9,4%	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة، 2017

وضعية صندوق ضبط الإيرادات: 2000-2016.

يوضح الجدول أعلاه أن عجز الموازنة خلال الفترة 2006-2016 تم تمويله بشكل رئيسي من خلال عمليات سحب كبيرة من الصندوق. وقد إرتفع معدل تمويل عجز الموازنة الإجمالي عن طريق السحب من صندوق ضبط الإيرادات من 14.14٪ من المبلغ الإجمالي للعجز في عام 2006 (أي 91.53 مليار دينار جزائري) إلى 91٪ في عام 2015 (ما يعادل 2886.5 مليار دينار جزائري)، بزيادة قدرها 55 نقطة مئوية خلال هذه الفترة.

وبالتالي، فإن هذه القدرة التمويلية، التي لا تمثل سوى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، قد تأكلت بنحو 7200 مليار دينار في ثلاث سنوات (2014-2016). ونتيجة لذلك، انخفضت القدرة التمويلية للخزينة التي تقدر بحجم المدخرات المالية على مستوى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات، FRR) لتصل في نهاية عام 2016 إلى الحد الأدنى القانوني البالغ 740 مليار دينار<sup>16</sup>. مع إصدار قانون المالية لسنة 2017، تم الترخيص للحكومة باستخدام الاحتياطي الإيجابية (740 مليار دينار جزائري) المتبقية في صندوق ضبط الإيرادات في نهاية عام 2016، ووصل الصندوق إلى استنفاد كامل في فبراير 2017. على الرغم من تداعيات الانخفاض في أسعار النفط على موارد الموازنة العامة للدولة وكذا الاستنفاد الكلي لموارد الصندوق في عام 2017، استمرت الحكومة في تمويل الإنفاق المتعلق بالإعانات الاجتماعية وبرامج الاستثمار العمومي مما أدى إلى إضعاف وضع المالية العمومية.

في عام 2016، بالإضافة إلى سحب 387.9،1 مليار دينار من الصندوق، لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر تمويل أخرى، من بينها القرض الداخلي الذي إكتسبت فيه الشركات والأسر بشكل أساسي<sup>17</sup>. رغم استمرار الأزمة، اتسمت موازنة عام 2018 بارتفاع حاد في عجز الموازنة المقدر بحوالي 2100 مليار دينار، مع توسع في الإنفاق العام يقدر بأكثر من 21%، ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة الاستثنائية في نفقات التجهيز العمومي بأكثر من 50%، التي تغطي على وجه الخصوص إعادة إطلاق المشاريع المجمدة في قطاعات التعليم الوطني والصحة والموارد المائية، فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال التنمية المحلية<sup>18</sup>.

ولمواجهة هذه النفقات، فإن الجزائر، المترددة في اللجوء إلى الإئتمانية من الهيئات الدولية، سمحت للخزينة للسنوات الخمس القادمة بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي لتمويل العجز العام، وهو ما يسمى "التمويل غير التقليدي" أو "طباعة النقود". بالنسبة لعام 2018 وحده، ينص قانون المالية لعام 2018 على أكثر من 17 مليار دولار. في حين أن هذا النهج يمكن أن يوفر فترة راحة للاقتصاد على المدى القصير، إلا أنه قد يشكل أيضًا مخاطر كبيرة على التوقعات الاقتصادية، بما في ذلك مخاطر التضخم<sup>19</sup>.

### III- تقييم صندوق ضبط الإيرادات على المستوى الدولي

يظهر صندوق ضبط الإيرادات في جميع التقارير التي تعدها المؤسسات الدولية المختلفة، وبالتالي يتم تقييمه على المستوى الدولي، إلا أنه يعتبر "صندوقًا سياديًا" وليس كحساب محلي. فيما يلي سنقتصر على ذكر أهمها فقط، وهي:

#### III - 1 تقييم صندوق ضبط الإيرادات وفقًا لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية Natural Resource

#### Governance Index -NRGI

يعتمد مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية من الناحية الفكرية على ميثاق الموارد الطبيعية، ويقيم السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات لتسيير صناعات النفط والغاز والتعدين. تم تأسيسه من قبل معهد حوكمة الموارد الطبيعية Natural resource Governance Institute -NRGI، الذي ينشر تقريرًا سنويًا لتقييم حوكمة الموارد الطبيعية في 89 دولة، والتي تنتج 81 منها مجتمعة 82% من نفط العالم، و 78% من الغاز، و 72% من النحاس. بالنسبة لمعظم البلدان، يقيم المؤشر إما قطاع النفط والغاز أو قطاع التعدين. تم تقييم كلاهما لثمانية دول فقط<sup>20</sup>. لتقييم الدول حسب هذا المؤشر يتم باستخدام 149 سؤالًا مهمًا. يُحسب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية إنطلاقًا من الدرجات الممنوحة وفقًا لثلاثة مكونات للمؤشر، وهي:

← تحقيق القيمة: يغطي هذا المكون حوكمة تخصيص حقوق الاستخراج والاستكشاف والإنتاج وحماية البيئة وتحصيل الإيرادات والمؤسسات العمومية؛

واقع تسيير فوائض قيمة الجباية البترولية في الجزائر ضمن صندوق ضبط الإيرادات واستشراف آفاقه  
مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

← تسيير الإيرادات: تشمل الموازنة العمومية وتقاسم إيرادات الموارد دون الوطنية وصناديق الثروة السيادية ؛  
← الشروط العامة للحكومة في بلد ما: البيانات المفتوحة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون، ونوعية التنظيم، وفعالية الحكومة... إلخ.  
يتم تجميع نتائج درجات المؤشر في نطاقات أداء على النحو التالي: جيد  $75 \leq$ ، مرضية 60-74، غير كافية 45-59، ضعيف 30-44، مقصر  $>30$ .  
وبحسب تقرير 2017، تحتل الجزائر المرتبة 73، وهي بعيدة جدًا عن جيرانها (تونس 27، المغرب 37) وحتى عن الدول العربية الأخرى، وهي الكويت (المركز 33)، وعمان (39)، وقطر (53)، والإمارات (54)، البحرين (59)، مصر (60)، العراق (61)، السعودية (69).  
يوضح الجدول أدناه الترتيب والنتائج التي حصلت عليها بعض البلدان وفق مؤشر إدارة الموارد الطبيعية، والتي تم اختيارها من قبلنا على سبيل المقارنة:

الجدول (5): قيمة مؤشر NRGI- 2017 ومكوناته للجزائر مقارنة مع بعض الدول

الترتيب	الدول	القطاع المعنى	قيمة المؤشر	تحقيق القيمة	تسيير العوائد	الظروف العامة للحكومة
1	النرويج	النفط والغاز	86	77	84	97
2	الشيلي	المناجم	81	74	81	90
3	المملكة المتحدة	النفط والغاز	77	70	68	95
26	تونس	النفط والغاز	56	60	40	67
33	الكويت	النفط والغاز	54	44	51	67
37	المغرب	المناجم	52	56	35	64
39	عمان	النفط والغاز	50	32	43	76
53	قطر	النفط والغاز	43	33	19	77
54	الإمارات العربية المتحدة	النفط والغاز	42	32	16	78
59	البحرين	النفط والغاز	39	27	26	63
60	مصر	النفط والغاز	39	45	30	41
61	إيران	النفط والغاز	38	52	47	16
73	الجزائر	النفط والغاز	33	40	25	35

المصدر: من إعداد الباحثين إعماداً على بيانات (NRGI, 2017, p :08-09)

وتعادل نتيجة المؤشر التي حصلت عليها الجزائر 33 نقطة، مما يمنحها تصنيف "متوسط". هذه النتيجة هي المتوسط

الحسابي للدرجات الثلاثة التالية:

← تقييم تحقيق القيمة: 40 (ضعيف)؛

← تقييم تسيير الإيرادات: 25 (مقصر)؛

← وأخيراً تقييم الشروط العامة للحكومة: 35 (ضعيف).

مقارنة بتقرير 2013، الذي احتلت الجزائر من خلاله تصنيفاً أفضل، وحصلت على درجة تعادل 38، ما يقابل تقييم المستوى "ضعيف"، الذي يضع البلاد في المرتبة 45 من أصل 58 دولة تم تقييمها. تفسر التصنيفات المتواضعة جدًا للضمانات وتدابير مراقبة الجودة وشروط الحوكمة العامة بالإضافة إلى المستوى "غير الكافي" لممارسات الإفصاح هذه النتيجة<sup>21</sup>:

← الإطار المؤسساتي والقانوني: 57؛

← ممارسات الإفصاح: 41؛

← الضمانات وإجراءات مراقبة الجودة: 28؛

← الشروط العامة للحكومة: 26.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل مكونات المؤشر، وهي ليست هي نفسها مقارنة بمكونات عام 2017. فيما يتعلق بتقييم صندوق ضبط الإيرادات، اعتبر معدوا التقرير أنه مبهم للغاية لأنه لا توجد طريقة لتحديد المبالغ المفقودة بسبب طريقة التسيير الخاطئة، ولا من يستفيد من استثمار هذه الأموال. في الواقع، يحتل الصندوق المركز 27 من أصل 33 صندوقاً تم تقييمها بواسطة المؤشر، بدرجة 100/21 وقيمة أصول تقديرية 7570 مليون دولار<sup>22</sup>. يوضح الجدول أدناه الترتيب والتصنيفات التي حصلت عليها الجزائر مقارنة مع بعض الدول فيما يتعلق بصناديق الثروة السيادية الخاصة بها:

الجدول (6): "الترتيب والنتائج التي حصلت عليها بعض الدول فيما يتعلق بإدارة صناديق الثروة السيادية لديها وفقاً

لمؤشر NRI - 2017"

الترتيب	الدول	صناديق الثروة السيادية	قيم الأصول (مليون دولار)*	التقييم/100
1	كولمبيا	صندوق الإيداع والاستقرار	3 240	100
13	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	524 000	61
15	عمان	صندوق الاحتياطي العام للدولة	34 000	47
21	ليبيا	هيئة الاستثمار الليبية	67 000	32
22	البحرين	صندوق احتياطي الأجيال القادمة	400	32
26	الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبوظبي للاستثمار	589 800	21
27	الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	7 570	21
28	العربية السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	514 000	18
31	السودان	حساب استقرار عائدات النفط	غير متاح	7
33	قطر	هيئة قطر للاستثمار	338 400	4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات (NRGI, 2017, p: 20).

\*ملحوظة: الأصول المسيرة في 2015 أو 2016، حسب معطيات الدولة.

فيما يتعلق بتقييم صندوق ضبط الإيرادات بتقرير 2013، فقد احتل المرتبة 20، بنتيجة 100/06، ويرجع ذلك وفقاً للتقرير إلى عدم وجود تقارير مفصلة عن أصول الصندوق واستثماراته ومعاملاته، وإجراءات السحب ليست واضحة، لا تستند قرارات الالتزام بالنفقات إلى أي قاعدة<sup>23</sup>.

### III- 2 تقييم صندوق ضبط الإيرادات وفقاً لمؤشر Linaburg-Maduell للشفافية معهد صناديق الثروة

#### السيادية (Sovereign Wealth Fund Institute)

مؤشر Linaburg-Maduell للشفافية، أو مؤشر الشفافية، هو مؤشر تصنيف شفافية لصندوق الثروة السيادي طوره كارل لينابورغ ومايكل مادويل، المؤسسان المشاركان لمعهد صندوق الثروة السيادية. يتضمن المؤشر 10 معايير تقييم بناءً على المعلومات التي يقدمونها فيما يتعلق بأصل رؤوس الأموال، الإستراتيجيات، والأهداف... إلخ. كل معيار من هذه المعايير يخصص نقطة واحدة أو لا إلى تصنيف الصندوق. الحد الأدنى لتقييم الصندوق هو 1، ولكن حتى يكون للصندوق مستوى مقبول من الشفافية، فإن الحد الأدنى للدرجة هو<sup>24</sup>.

وفقاً لتقرير معهد SWF لعام 2013، فإن صندوق ضبط الإيرادات، من حيث المبلغ، موجود في قائمة الخمسة عشر الأولى (المركز الرابع عشر)، من بين 67 صندوقاً سيادي تم دراستها في جميع أنحاء العالم. كما أنه أقوى صندوق في إفريقيا

واقع تسيير فوائض قيمة الجباية البترولية في الجزائر ضمن صندوق ضبط الإيرادات واستشراف آفاقه  
مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

بما يعادل 77 مليار دولار من الأصول الخاضعة لإدارته ، يليه هيئة الاستثمار الليبية (المرتبة 17 في العالم) بأكثر من 70 مليار دولار ، وبوتسوانا (المرتبة 38) وأنغولا في المركز 45.<sup>25</sup>  
في العالم العربي، وفقاً لنفس التقرير، احتل صندوق ضبط الإيرادات المرتبة الخامسة، متقدمة على الصناديق السيادية العربية على التوالي: أبو ظبي (627 مليار دولار)، المملكة العربية السعودية (533 مليار دولار)، الكويت (342 مليار دولار) وقطر (115 مليار دولار).

بالنسبة لتقرير 2017<sup>26</sup>، سجلت الجزائر تدهوراً ملحوظاً مقارنة بالتصنيفات السابقة:

← احتل صندوق ضبط الإيرادات المرتبة 48 ؛

← لم يتبق تحت إدارته سوى 17.22 مليار دولار فقط .

فيما يتعلق بتصنيف الشفافية من خلال هذا المؤشر ، كان لدى الجزائر دائماً درجة دنيا تبلغ 10/1 (والتي تمثل أسوأ درجة). الجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر وفقاً لهذا المؤشر لسنة 2017:

الجدول (7): النتائج التي حصلت عليها الجزائر مقارنة ببعض الدول وفقاً لمؤشر الشفافية -معهد صناديق الثروة السيادية -

"2017"

الترتيب	الدول	صناديق الثروة السيادية	قيم الأصول (مليون دولار)*
01	النرويج	صندوق التقاعد النرويجي	1 028,49
03	الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبوظبي للاستثمار	792,00
04	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	515,00
06	العربية السعودية	سما القابضة	493,11
10	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	300,00
48	الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	17,22

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات (SWFI, 2017, p : 85)

#### IV - إستشراف مستقبل الصندوق مع صدور المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015

تنص أحكام المادة 107 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015 على ما يلي: "باستثناء تلك الموجهة لتنفيذ عمليات الإستثمارات العمومية والعمليات ذات الطابع الدائم أو المفاجئ، يتم إقفال حسابات التخصيص الخاص التي تمول عملياتها، حصرياً وكلياً، عن طريق موارد الميزانية أو تلك التي لم تعمل خلال فترة ثلاث (03) سنوات متتالية، ويصب رصيدها في حساب نواتج الخزينة...."

في إطار أحكام هذه المادة، قررت الحكومة إغلاق عدة حسابات للتخصيص الخاص، من أجل تحسين الرقابة على الإيرادات والنفقات العمومية وإعادة تأهيل مبادئ الموازنة، لا سيما أن هذه الصناديق تتعرض لانتقادات من عدة هيئات، بما في ذلك البرلمان ومجلس المحاسبة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية ، كونها لا تخضع للشفافية في إدارتها، هذا بالإضافة إلى تداعيات إنخفاض أسعار البترول بداية من منتصف 2014.

وفي هذا السياق، فقد تم بموجب أحكام المادة 167 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، إغلاق 38 حساباً للتخصيص الخاص، مع النص على أحكام إنتقالية بالنسبة لبعض الحسابات.

فهل تنطبق أحكام المادة السالفة الذكر (المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015) على صندوق ضبط الإيرادات باعتبار أنه تم ترصيده رسمياً في فبراير سنة 2017؟

الملاحظ أنه بعد هذا التاريخ بستين، تم صب إيرادات في هذا الصندوق لأول مرة، محققًا رصيدًا إيجابيًا قدره 305 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2019، مع العلم أن قانون المالية لتلك السنة إستند إلى سعر مرجعي لبرميل النفط عند 50 دولارًا، لذا فإن جميع الإيرادات التي يتم تحصيلها فوق هذا السعر يتم تخصيصها أولاً لصندوق ضبط الإيرادات قبل استخدامها بعد ذلك في تمويل عجز الموازنة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن إغلاقه وفقًا لما جاءت به المادة السالفة الذكر خصوصًا نظرًا لطبيعته المميزة مقارنة مع باقي الصناديق الأخرى.

وهذا ما نستنتجه أيضًا من المادة 167 من قانون المالية لسنة 2021، التي لم تشمل بالذكر هذا الحساب. في كل الأحوال، فإن الافتقار إلى المعلومات حول الموارد القليلة التي تم ضخها مؤخرًا في صندوق ضبط الإيرادات بسبب نقص الشفافية التي غالبًا ما تتميز إدارة الحسابات الخاصة، على وجه الخصوص، و السياسة المالية ككل.

## الخلاصة

عندما تم إنشاؤه، كان الغرض من صندوق ضبط الإيرادات هو بناء مدخرات للأجيال القادمة ووضع أداة حقيقية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والمالية العامة. ومع ذلك، منذ عام 2006، لم تتوقف عمليات السحب التي تمت من الصندوق لمواجهة التطور الذي لا يقاوم في الإنفاق العام، وأصبح عجز الميزانية مزمنًا، مما يسمح لنا بالقول إنه منذ ذلك التاريخ، تم إفراغ صندوق ضبط الإيرادات من الفلسفة التي كانت بمثابة الأساس لإنشائه والتي تمثل الهدف الذي تم تأسيسه من أجله. في الواقع، يُظهر رصد وتحليل الإيرادات والنفقات التي تمت على صندوق ضبط الإيرادات أنه أكثر من مجرد حساب خاص للخزينة، فهو في الواقع ميزانية موازية للميزانية العامة للدولة لكونه يوفر مجالًا أكبر للمناورة والمرونة للحكومة في إدارة المالية العامة، بما أنه يشارك ميزانية الدولة في الموارد المتأتية من "الجباية البتولية" وهو يمول ضمانيًا (خلال الفترة من 2000 إلى 2005) وبشكل صريح (منذ 2006) عجز الموازنة الناتج عن التوسع المسجل في الإنفاق العام الذي يعود بشكل رئيسي إلى تنفيذ مختلف خطط الاستثمار العمومي منذ عام 2000.

بالتأكيد، لقد مكنتنا الموارد التي تضمنها صندوق ضبط الإيرادات من تجنب اللجوء إلى الديون الخارجية التي كان من شأنها أن تزيد من إضعاف الوضع الخارجي لاقتصادنا ، ومع ذلك فإن إدارة هذه الموارد النفطية أمر مؤسف ، إذ كان من الممكن أن تكون أكثر صرامة وأكثر ربحية، إذا تم توزيع هذه الأصول بشكل أفضل واستثمارها بشكل عقلاني. وبالفعل، فإن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات لم تقاوم للمدى الطويل، بل تم استنفادها على المدى المتوسط، وهي مدة لا تكفي للجزائر لتدعيم وتنويع اقتصادها، ولا سيما من خلال تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2019 ، الذي تم اعتماده في يوليو 2016.

أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى التناقض في البيانات المتعلقة بالمالية العامة بشكل عام ووضع صندوق ضبط الإيرادات على وجه الخصوص الصادرة عن المؤسستين الرسميتين في الجزائر ، وهما بنك الجزائر ووزارة المالية ، بل وحتى بين المديرية العامة المختلفة في نفس الوزارة (DGT ، DGPP ، DGB ، إلخ) ، مما يثير التساؤل حول القيمة العلمية للبحوث التي أجريت في هذا المجال.

## الإقتراحات:

في ظل أسعار النفط الأقل استقرارًا على مدى السنوات القليلة المقبلة، يصبح من الضروري ضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل، ولتحقيق ذلك نقترح الإصلاحات التالية:

← إصلاح طريقة عمل هذا الصندوق وإدارته من أجل تنظيم وترشيد استخدامه بشكل أفضل في المستقبل؛

← مراجعة الطريقة المستخدمة في تحديد السعر المرجعي للبرميل لجعله أكثر واقعية، من خلال تقليل الفرق الملحوظ بين ذلك المستخدم لتقدير الإيرادات وتلك الخاصة بالنفقات ، مع حسابه على متوسط السنوات الثلاث الماضية بدلاً من عشر.

الإحالات والمراجع :

- 1 IMF, (2009), working paper, "Setting up sovereign wealth fund: some policy and operational considerations", p05.
- 2 Sovereign Wealth Funds Institute, (2020), Sovereign Wealth Fund, p13.
- 3 FIORINA Jean-François, (2017 ,05 octobre), Géopolitique des fonds souverains: Politiques d'Etats et financiarisation de l'économie, CLES-Comprendre Les Enjeux Stratégiques, Note hebdomadaire n°209, p02.
- 4 YONGA Romuald, septembre (2014), Guide des fonds souverains africains, African markets, p03.
- 5 AKLI Zakia, (2015), Nature du Fonds de Régulation des Recettes et son rôle dans le financement de l'économie algérienne sur la période 2000-2014, mémoire de magistère, Université Mouloud MAMMERI-TIZI-OUZOU, p118.
- 6 BOUCHAKOUR Souad, (2009), Création et gestion des fonds d'investissement, cas des fonds souverains , Mémoire de Magistère, Université Mouloud MAMMERI, p114.
- 7 قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات من 2000 إلى 2021.
- 8 Achour Tani Yamna, (2014), L'analyse de la croissance économique en Algérie, thèse de doctorat en sciences, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université Abou Bekr-Belkaid, Tlemcen, p42.
- 9 أحمد أويحيى، رئيس الحكومة الجزائرية، (مارس 2006)، ندوة صحفية.
- 10 IMF, (2004c), The Role of the fund in low-income member countries, p34.
- 11 Banque mondiale, (2007), Une Revue des dépenses publiques: Volume I, Rapport n°36270-DZ, p IV.
- 12 Ministère des Affaires étrangères, (2010), Programme de développement quinquennal 2010-2014, Conseil des Ministres du lundi 24 mai 2010, p01.
- 13 Nations Unies-Commission économique pour l'Afrique, (2019), Algérie : Transformations structurelles, emploi, production et société, p05.
- 14 KHERBACHI Hamid & TOUATI Karima, (2014), Etude D'impact Des Programmes D'investissements Publics Sur La Croissance Economique En Algérie Par Le Modèle Des Multiplicateurs De La Matrice De Comptabilité Sociale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°14, p50.
- 15 Banque mondiale, (2007), Une Revue des dépenses publiques: Volume I, Rapport n°36270-DZ, p17.
- 16 بنك الجزائر، (2017)، التقرير السنوي 2016: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص04.
- 17 نفس المرجع السابق، ص 55.
- 18 وزارة المالية، (2017)، تقرير حول عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتوقعات 2019-2020.
- 19 FMI, (2018), Algérie: Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, n°18-168, p41.
- 20 Natural resource Governance Institute, (2017), Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles, p03.
- 21 Natural resource Governance Institute, (2013), Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles, p09.
- 22 Natural resource Governance Institute, (2017), Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles, p20.
- 23 Natural resource Governance Institute, (2013), Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles, p17.
- 24 YONGA Romuald, septembre (2014), Guide des fonds souverains africains, African markets, p03.
- 25 Sovereign Wealth Funds Institute (SWFI), (2014), Sovereign Wealth Fund, p102.
- 26 Sovereign Wealth Funds Institute(SWFI), (2017), Sovereign Wealth Fund, p85.